

# ”مستقبل آمن واحد“ في الفلبين

لويدي رانكه ومليسا كيتوليو-نافارا

نقل برنامج ”مستقبل آمن واحد“ الحكومي في الفلبين عائلات فقيرة متأثرة بالكوارث لكنه أخفق في بناء الأطر الهيكلية اللازمة لتوفير الفرص في المكان الذين نقلت إليه تلك العائلات.

في عام ٢٠١٣، أصاب إعصار يولندا (المعروف عالمياً باسم ”هايان“) الفلبين وكان شديد الوطأة لدرجة أنه ظهر على شاشات التلفاز في جميع أنحاء العالم وأضر بالبلاد أذى أدى بحياة آلاف الأشخاص ودمر الممتلكات التي تقدر خسارتها بعشرات مليارات الدولارات. ويُعدّ إعصار يولندا واحداً من أقوى الأعاصير التي عرفها الإنسان بل كان يمثل الوجه الشرير لظاهرة التغير المناخي.

في عام ٢٠١٣، أصاب إعصار يولندا (المعروف عالمياً باسم ”هايان“) الفلبين وكان شديد الوطأة لدرجة أنه ظهر على شاشات التلفاز في جميع أنحاء العالم وأضر بالبلاد أذى أدى بحياة آلاف الأشخاص ودمر الممتلكات التي تقدر خسارتها بعشرات مليارات الدولارات. ويُعدّ إعصار يولندا واحداً من أقوى الأعاصير التي عرفها الإنسان بل كان يمثل الوجه الشرير لظاهرة التغير المناخي.

ويواجه العالم اليوم واقعاً لم يكن متعرضاً للكبات كما يتعرّض لها الآن بسبب التغير المناخي. وبالنسبة للفلبين، سواء أسماه الناس قضاءً وقدراً أم تغيراً مناخياً، فقد فرضت التجارب مع الكوارث على الحكومة وصانعي القرار فيها ضرورة الاستعداد من ناحية القانون والسياسات (إما بتفعيل ما هو موجود منها أو بسن الجديد) وذلك لجعل البلاد مستعدة لمواجهة الكوارث. ويمكن النظر للتغيرات اليوم في تعزيز برامج خفض مخاطر الكوارث وبناء خطط العمل الوقائية من المستوى الأعلى للمستوى الأسفل للقيادة وتأسيس مجالس التنسيق لتسهيل النشر السريع للمعلومات.

وحظي البرنامج الذي اتخذ اسم ”مستقبل آمن واحد“ بالثناء لأنه يهدف إلى إنقاذ العائلات التي تعيش في مطوالت الممرات المائية. وفي الواقع، لم يتطلب إقناع العائلات الكثير من العناء وبعض ذلك يعود إلى أنّ هناك ميزانية محددة بالفعل لكنّ السبب الأهم يعود إلى سقم العائلات مما عانوا منه. وكانوا راغبين بالانتقال حفاظاً على سلامتهم خاصة بعد أن مروا بتجربة إعصار أونودي عام ٢٠٠٩ الذي أدى إلى فيضان مانيلا العاصمة لعمق ٢٠-٣٠ قدماً. وهذه الرغبة التي عربت عنها العائلات ممن كانت معارضة تاريخياً للاستمرار في العيش في مساكنهم الخطرة تمثل تطوراً ينبغي للحكومة أن تستغله خاصة في هذا البلد الذي يحتاج إلى كثير من الجهود

ويواجه العالم اليوم واقعاً لم يكن متعرضاً للكبات كما يتعرّض لها الآن بسبب التغير المناخي. وبالنسبة للفلبين، سواء أسماه الناس قضاءً وقدراً أم تغيراً مناخياً، فقد فرضت التجارب مع الكوارث على الحكومة وصانعي القرار فيها ضرورة الاستعداد من ناحية القانون والسياسات (إما بتفعيل ما هو موجود منها أو بسن الجديد) وذلك لجعل البلاد مستعدة لمواجهة الكوارث. ويمكن النظر للتغيرات اليوم في تعزيز برامج خفض مخاطر الكوارث وبناء خطط العمل الوقائية من المستوى الأعلى للمستوى الأسفل للقيادة وتأسيس مجالس التنسيق لتسهيل النشر السريع للمعلومات.

وفي اليمين والشمال وعلى المستويين الوطني والمحلي ظهرت مبادرات وجهود لمعالجة الخلل في منظومة البلاد الدفاعية تجاه الكوارث وذلك من خلال إعادة النظر في استخدامات



لتحسين ممارسة الهدم والإخلاء العادلين والمراعين للكرامة الإنسانية. نُقلت إلى عشرة من مواقع التوطين بين عامي ٢٠١٣ وأغسطس/آب ٢٠١٤.

وبالذهاب إلى المواقع، يظهر جلياً بُعدُ المواقع عن المركز التجاري وأنها غير مخدمومة بشبكة قوية من الطرقات. وتمثل المواقع قطعاً من الأراضي البعيدة التي تضمن آلاف البيوت في صفوف. وعلى ضوء الانفصال عن بؤرة الاقتصاد الرسمي وسبل كسب الرزق، لا بد من عمل شيء ما لتعويض تلك المجتمعات من ناحيتي المسافة والفرص.

وللوهلة الأولى، كانت استجابة العائلات كعادتنا معشر الفلبينيين إذ ابتسموا وكان أمورهم على ما يرام. لكننا عندما طرحنا الأسئلة على تلك العائلات لمعرفة أوضاعهم وعندما أدركوا أننا جئنا لكي نتقصى الوضع، بادر الأشخاص في المجتمع المحلي إلى التعبير مباشرة عن مصادر القلق والخوف التي تتابهم. وذكروا من بين همومهم أنهم رغم فرارهم من الأخطار في المساكن القديمة، لم يكن بوسعهم تحمل كارثة الجوع. وأشارت ٦٠% من العائلات الخاضعة للمسح إلى انخفاض الدخل الأسري إذ بقي بعضهم عاطلاً عن العمل منذ إعادة توطينهم. ويسوء الوضع أكثر بعدم كفاية توفير الخدمات الأساسية وعدم انتظام ما يُقدَّم منها بما في ذلك خدمات مياه الشرب والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم للأطفال في سن المدرسة. وتؤكد العائلات على أن صعوبة الحياة التي يعيشونها في موقع إعادة التوطين أصعب بمرتين من حياتهم السابقة.

ويقولون إنهم على ما يبدو انتقلوا من منطقة الخطر إلى منطقة الموت. ولم يعانون من قبل من هذا الوضع الصعب الذي يجعلهم يستجدون الخدمات الأساسية. وقد عاد بعض جيرانهم إلى المدينة بعد أن شعروا أن الحكومة خذلتهم. وهذا من الأخبار المقلقة والمثيرة للمخاوف. والسؤال الذي يُطرح هنا: لماذا ما زالت الحكومة رغم كل الجهود المبذولة مقصرة في الوفاء بوعودها بتحسين رفاه الأسرة التي تنقلها الحكومة من مكان لآخر. فمن غير الواضح إذا كان سبب الخطأ غياب السياسة أو غموض إطار العمل أو ضعف تنفيذ الهيئة المعنية للبرنامج بموجب إطار العمليات.

ومن هنا، تزداد أوضاع الفقر سوءاً في كل موقع من مواقع إعادة التوطين نتيجة انهيار البنى الهيكلية للفرص. ونبغي

فهناك قرابة ١٠٤ آلاف من الأسر المتأثرة التي يبلغ قوامها في المعدل خمسة أفراد للعائلة الواحدة أو يزيد على ذلك بقليل ومعدل دخل أسري أدنى من خط الفقر الرسمي. ومن وجهة نظر تلك العائلات، إذا كان هناك أي سبب للتخلي عن ظروفهم المعيشية الحالية (باستثناء مغادرة المناطق الخطرة) فهو يتمثل في رغبتها في البدء بحياة جديدة والهرب من الفقر المزمن عن طريق الحصول على فرص جديدة يمكن أن تعرضها عملية الانتقال. وذكرت العائلات أيضاً سبباً آخر هو استعادة كرامتهم اعتدادهم بالنفس عن طريق الانتقال من وضعهم كمغتصبين للأراضي إلى مالكين حقيقيين للمنازل.

لكنَّ أيّاً من ذلك لن يكن أشد وطأة من هجر المكان لأمد طويل وكان هذا المكان يُنظر إليه على أنه الوطن أو الديار بغض النظر عن مأساوية الوضع ناهيك عن تأسيس حياة جديدة في بيئة لم يختارها الشخص المعني. وهكذا، كما يعلم كل مزاوِل لإعادة التوطين، يترتب على الانتقال الطوعي للأسر مخاطر مصاحبة لها على الحياة وسبل كسب الرزق ولن يكون من الممكن تخفيف وطأة آثارها إلا إذا تولت الحكومة ذلك بالنظر إلى الوضع من منظور إنمائي واجتماعي.

### تقييم البرنامج

من هنا، أجرت الهيئة الرئاسية لفقراء المناطق الحضرية بحثاً حول الأثر قصير الأمد للبرنامج على رفاه الأسر التي



الدمار الذي أحققه إعصار هايان على بلدة تاناوان في الفلبين، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.

أيار / مايو ٢٠١٥

من الفيضانات يمثل عائقاً يمنع من رؤية طلبات أكبر بتأمين مستقبل آمن للأشخاص المعاد توطينهم في سياق جديد. فإبعاد العائلات عن الممرات المائية ليس إلا الخطوة الأولى والأسهل من بين خطوات عدة لاحقة تمثل تحدياً كبيراً. وعلى البرنامج أن يعيد توجيه الموارد نحو تلبية الحاجات الأساسية للعائلات وإعادة بناء الثقة الاجتماعية بإعادة تأسيس الأطر الهيكلية الممكنة للفرص في المجتمع. ولن تتمكن أي بلد من تنفق أكبر مما يمكنها إنفاقه على الحاجات الأساسية للأشخاص.

لويد رانكه [ranquedequezon@gmail.com](mailto:ranquedequezon@gmail.com) عضو في الكادر الفني ومليسا كيتوليو-نافارا [mellisnavarra@gmail.com](mailto:mellisnavarra@gmail.com) المنسقة الرئيسية لوحدة الأسر في دور الرعاية غير الرسمية في هيئة حكومية معنية مباشرة بتنفيذ برنامج أوبلان ليكاس في الفلبين.

جميع ما يرد من آراء في هذه المقالة تعبر عن آراء المؤلفين وحدهم ولا تمثل بالضرورة آراء المؤسسة التي يرتبطون بها.

إنشاء هذه الفرص قبل عملية مقل العائلات أو في أقل تقدير يجب استحداث برنامج للدعم الحكومي لمساعدة العائلات على استعادة جودة حياتهم تدريجياً.

ففي مجتمعاتهم السابقة- كانوا يستخدمون مصدراً من الدخل وشبكات يمكن العول عليها في الأحياء السكنية. وكان كل شيء يردونه تقريباً متاحاً ومقدوراً عليه في المدينة. لكنَّ التهجير أخرجهم من حياتهم ووضعهم في مكان بعيد لا جيران لهم فيه ولا يجدون فيه القدرة على تلبية حاجاتهم الأساسية. ولو استمرت هذه الممارسة، لا يمكن للحكومة أن تحقق هدفها "مستقبل آمن واحد" للأشخاص الذين أعيد توطينهم.

يعد برنامج "مستقبل آمن واحد" لإعادة التوطين واحداً من البرامج المستحسنة من ناحية المقاربة متعددة القطاعات التي انتحها وفضاء المشاركة الأوسع الذي قدمه للعائلات المتأثرة. لكنَّ ضيق منظور تحقيق "المستقبل الآمن" لإعادة توطين العائلات الذي لا يشتمل على أكثر من تأمين سلامتهم